

الرئيس المصري يعلن إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية

وأردف قائلاً "إن الشعب المصري قادر على مواجهة الإرهاب.. سندحر الإرهاب كما دحرناه منذ تسعينيات القرن الماضي، والإرهاب لن يكسر إرادة المصريين.. إننا سنحارب الإرهاب ونقضي على القانمين عليه، ولن أتردد في اتخاذ أي إجراءات استثنائية إذا تطلب الأمر ذلك".

أعلن الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور أثناء كلمته، بتعديل خارطة الطريق بإجراء انتخابات الرئاسة أولاً، على أن تليها الانتخابات البرلمانية. وأضاف منصور " سأطلب من لجنة الانتخابات فتح باب الترشح للرئاسة". وأكد على الحفاظ على الأمن والأمان في الوطن مشيراً إلى أنه سيتم أخذ الإجراءات اللازمة لضمان الاستقرار.



الميثاق



ضرورة أم مغامرة؟

خريطة المرشحين المحتملين لرئاسة مصر حال دخول السيسي



تترايد الدعوات المؤيدة لخوض الفريق عبدالفتاح السيسي الانتخابات الرئاسية القادمة، والتي سيتم إجراؤها قبل الانتخابات البرلمانية كغربة مجتمعية، خاصة بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد بنسبة مشاركة معتبرة 38,6%، فتمتد قطاعات واسعة من المجتمع المصري تدعو له إعلان ترشحه كمثل للحلم الثوري، على خلفية دوره المحوري والرئيسي في ثورة 30 يونيو، ونجاحه في حماية أركان الدولة ومؤسساتها من الانهيار، والحيولة دون اندلاع احتراق أهلي بين المصريين بعد انسداد الأفق السياسي خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي الذي رفض الانصياع لإرادة الشعب المصري التي تمثل المصدر الحقيقي للسلطات.

ضرورة أم مغامرة؟

تتباين الاتجاهات بشأن قضية ترشح الفريق السيسي لخوض السباق الرئاسي ما بين مؤيد لهذه الفكرة على أساس أن ترشحه يعد ضرورة في ظل التحديات التي تعصف بالمنطقة، ومنها تنامي ظاهرة الإرهاب، واستهداف مصر وجيشها الذي يعد آخر الجيوش المتماصلة في المنطقة العربية.. بينما ثمة اتجاه ثانٍ يعتبر هذا الترشح نوعاً من المغامرة تحتاج لحسابات دقيقة، وقراءة متأنية للواقع المصري سريع التغيير، ويفضل بقاءه كوزير للدفاع، ورمزاً لحماية الدولة ومسارها السياسي. ويمكن إبراز مبررات هذين الاتجاهين كالتالي:

الاتجاه الأول: المؤيد لخوض الفريق السيسي السباق الرئاسي:

يعد هذا الاتجاه هو الأقوى والأبرز والأكثر انتشاراً بين قطاعات متنوعة من المصريين، باختلاف انتماءاتهم السياسية (ليبرالية، يسارية، قومية، إسلامية)، وحتى بين الكتلة الأهم وهي الجماهير غير المنخرطة تنظيمياً في أحزاب، أو في حركات سياسية رسمية، وهي الكتلة غير المسيحية.. وتنوع مبررات هذا الاتجاه في أنه لا تزال هناك حاجة لدور وطني يودي به الجيش في المرحلة القادمة، وخاصة لحماية الديمقراطية الوليدة من الانقراض عليها، أو تشويهاها. لا سيما أن ثمة تحارب مشابهة في سياقات أخرى لعبت فيها الجيوش الوطنية دوراً مركزياً في الحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع، بما أسهم في تهيئة السياق المواتي للإسوخ الديمقراطي، يضاف إلى ذلك أن التاريخ يزخر بمناجح ناجحة من القادة ذوي الخلفية العسكرية الذين وصلوا إلى سدة الحكم، وكان لهم دورهم الكبير، وإسهامهم التاريخي، ومنهم: أيزنهاور في الولايات المتحدة الأمريكية، وديجول في فرنسا.



أما المبرر الثاني فيستند إلى أن أهم المؤهلات التي تتركز في الفريق السيسي وطنياً وشعبياً لخوض السباق الرئاسي تتمثل في إدراكه وجود تحديات خارجية تستغل وتستخدم قوى داخلية، هدفها إزاحة كل التيارات الوطنية التي تؤمن بفكرة الدولة المدنية، حتى يسهل تنفيذ مخطط التفكيك والتجزئة والتقسيم باتجاه شرقي أو وسط جديد تبقى إسرائيل فيه الدولة الوحيدة الآمنة بعد تفكيك الجيوش العربية في العراق وسوريا، والعمل على تشويهاها لترسيخ أجواء الفوضى وعدم الاستقرار.. لذلك فإن التاريخ يُعيد نفسه وفق رؤية هذا الاتجاه إزاء قضية الحفاظ على استقلال الإرادة الوطنية خاصة ضد الأمريكيين في خمسينيات القرن الماضي مع عبدالناصر، برفض فكرة الأحلاف العسكرية، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مع الدور الوطني للجيش وقياداته في إفساح المشرووع الأمريكي حول الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط الجديد التي سبق ونشرت بها كوندوليزا رايس، ويبدو أن تداعيات ثورة 30 يونيو قد نجحت في وقف المشروع برمته.

أما المبرر الثالث والأهم فهو أن المزاج العام المصري يربط بوجود شخصية قوية في الحكم تستطيع أن تترجم شعارات الموجتين الثورتين في برامج عمل وطنية تضع صرح في المكانة اللائقة بها بين الأمم والشعوب

المتحضر:

الاتجاه الثاني: المؤيد لبقاء الفريق السيسي وزيراً للدفاع: ينطلق مؤيدو هذا الاتجاه من حقيقة مؤداها أن وجود الفريق السيسي على قمة المؤسسة العسكرية باحترافيتها ومهنتها هو بمثابة الضامن الحقيقي لاستقرار الوطن، خاصة أنه الرمز أو المخلص أو المنقذ وفقاً لفلسفة "دور البطل في صناعة التاريخ". وهي تلك الأدوار التي لعب فيها الإبطال والقادة أدواراً حاسمة في لحظات مفصلية من تاريخ شعوبهم ودولهم؛ لذلك فإن أحد المناهج في كتابة التاريخ يستند إلى دور هؤلاء الأبطال وإنجازاتهم.. ووفقاً لمبررات هذا الاتجاه فإن بقاء الفريق السيسي كوزير للدفاع أفضل للوطن من وجوده في سدة الحكم؛ حيث سيتعرض في المنصب الثاني لانتقادات سياسية شأن كل من يشغله.

وعلى الرغم من تباين المبررات السابقة لكل الاتجاهين، فإن ترشح الفريق السيسي لخوض السباق الرئاسي يظل هو السيناريو الأقرب للتحقق، خاصة أن خطابه خلال الندوة التثقيفية التي عقدتها القوات المسلحة بمناسبة المولد النبوي الشريف مؤخراً عكست حسمه لهذا الأمر، عندما أكد على "أنه لن يدير ظهره للشعب".. وهو الأمر الذي ربطه بتقويض الشعب والجيش، لذلك فمن المتوقع أن يخرج الشعب للمرة الرابعة بعد 30 يونيو لتفويضه لخوض السباق الرئاسي كما سبق وفوضه لمواجهة الإرهاب.. وفي ظل خوض الفريق السيسي للانتخابات الرئاسية فإن ثمة سيناريوهين لشكل خريطة المرشحين المحتملين، وهما:

السيناريو الأول: تعدد المرشحين المحتملين:

ينطلق هذا السيناريو من احتمالية تعدد المرشحين، بالإضافة لترشح الفريق السيسي، ووفق هذا السيناريو فربما يخوض السباق الرئاسي معه عدد من المرشحين الآخرين: أبرزهم: حمد بن صباحي، وعبد المنعم أبو الفتوح.. وفي هذه الحالة فإن الكتل التصويتية ستصبح مفتحة بين هؤلاء المرشحين.. صحيح أن الفريق السيسي سيكون له النصيب الأكبر والأعلى من الأصوات، فالكتلة الليبرالية والجماهير غير المنخرطة تنظيمياً في أحزاب، أو في حركات سياسية رسمية، وهي الأكثر أصواتاً؛ ستعجه إلى تأييده، فضلاً عن عدد كبير من شباب التيارات القومية والناصرية، بالإضافة إلى قيادات حزب النور، وبعض قواعده، ناهيك عن الحركات الصوفية، يضاف إليهم أيضاً بعض الحركات الثورية مثل حركة تمرد، وحركة الدفاع عن الجمهورية، وتكتل القوى الثورية، وجهة تنسيقية 30 يونيو، بالإضافة إلى حركات، كحل جميل، والسيسي رئيسي، وغيرها من الحملات، وبعض الجهات الأخرى مثل: جبهة مصر بلدي، والجبهة الحرة للتغيير السلمي.. ثم يأتي حمد بن صباحي ليحصل على أصوات الأثريين الثوريين، وحركة 6 إبريل، بالإضافة إلى بعض أصوات التيارات اليسارية والحركات الثورية.. أما عبد المنعم أبو الفتوح فيحصل على غالبية أصوات كتلة تيار الإسلام السياسي بكل تنوعاته وروافده.

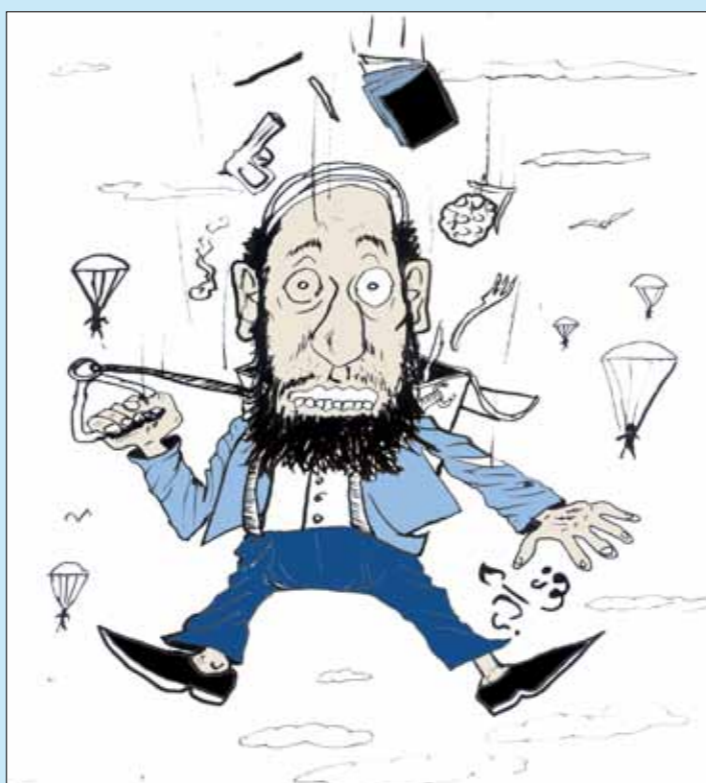
السيناريو الثاني: ثنائية المرشحين المحتملين:

يقوم هذا السيناريو على احتمالية انسحاب حمد بن صباحي في حالة ما إذا قرر الفريق السيسي خوض الانتخابات بشروط أعلنها في لقائه

وتبقى الحقيقة المؤكدة أنه في كلا السيناريوهين السابقين سيفوز الفريق عبدالفتاح السيسي من الجولة الأولى للانتخابات. وربما بالضربة القاضية، ليحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وليثبت للجميع أن مصر ما زالت قادرة على أن تقهر الصعاب، وتدفع برئيس اختاره الشعب مصدر السلطة وحارسها، وربما توقع هذا الزخم هو ما دفع "ماري هارف" نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، للتصريح في نهاية اليوم الأول للاستفتاء، على مشروع الدستور بأن بلادها لا تملك حق الاعتراض على أي مرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر، مؤكدة على أن الأمر متروك للشعب المصري وحده ليختار من الذي ينبغي أن يقود البلاد.

* المركز الإقليمي للدراسات

أحكام بالسجن والإبعاد وإغلاق مكاتب تنظيم الإخوان في دولة الإمارات



أحمد محمود طه من التهمتين الثانية والرابعة. وبمعاقة 6 متهمين بالحبس سنة لكل منهما عن التهمة الرابعة المنسوبة إليهم. كما أمرت المحكمة بحل تنظيم الإخوان المسلمين على مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة وإغلاق كافة مكاتبه العامة منها والفرعية مع مصادرة كافة الأدوات والأجهزة المضبوطة إعمالاً لنص المادة 182 عقوبات. وحكمت المحكمة بتغريم 21 متهماً بمبلغ وقدره ثلاثة آلاف درهم عن التهمة السادسة المنسوبة إليهم. إضافة إلى أن المحكمة شددت في حكمها على إبعاد المتهمين من الأول حتى العشرين عن الدولة بعد تنفيذ العقوبات المقضي بها.

وذكر الحكم أن المحكمة استمعت في جلساتها لأقوال المتهمين ودفاعهم وعرضت لأدلة الإثبات من أقوال الشهود وتقارير الخبراء، وبعد تمحيص لها عن بصيرورة إيرادات وورداً وزانت بين تلك، فقد أصدرت قضاءها بعد المددولة وبإجماع الآراء. حيث حكمت المحكمة بحضورياً للمتهمين من الأول إلى الرابع عشر ومن الواحد والعشرين وحتى الثلاثين وغيباً للمتهمين من الخامس عشر وحتى العشرين: أولاً: بمعاقة المتهم الثالث مدحت رجب عبدالله عمار بالسجن خمس سنوات عن التهمتين الأولى والثانية للارتباط. ثانياً: بمعاقة عدد 8 متهمين بالسجن أربع سنوات. ثالثاً: براءة المتهم الرابع عشر

أصدرت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة (الثلاثاء) برؤساء القاضي محمد جراح الطنجيني أحكامها بشأن أعضاء الخلية الإخوانية، حيث قضى منطوق الحكم بالسجن والإبعاد وإغلاق مكاتب تنظيم الإخوان في الإمارات.. وجاء في منطوق الحكم منذ اللحظة الأولى لاتصال المحكمة بالدعوى المأثلة حرصت على إرساء قيم العدل وتحقيق العدالة مستهدية بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ومسترسدة بأحكام القانون وما قررت من مبادئ قضائية مستقرة، وأفسحت المجال وبكل شفافية للمتهمين بإبداء طلباتهم ودفعهم وأوجه دفاعهم وفقاً للإجراءات القانونية التي كفلها دستور الدولة والمواثيق الدولية.

بسبب ربيع الإخوان

الأكراد يعلنون عن تأسيس حكم ذاتي في شمال سوريا

أسفرت تداعيات مؤامرة تنظيم الإخوان الارهابي تحت مسمى ثورة الربيع عن المزيد من التمزيق للبلدان العربية ففي الوقت الذي تتصاعد النزعات الانفصالية في اليمن وليبيا والسودان، فما هي الثورة المزعومة للإخوان تقود الى تمزيق سوريا حيث أعلن الأكراد السوريون الثلاثاء 21 يناير عن إقامة حكم ذاتي في شمال البلاد.. واتخذوا من مدينة القامشلي الواقعة عند الحدود التركية عاصمة لهم.. كما أعلنوا عن تشكيل حكومة ضمت 20 وزيراً.. وكان رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم قد أعلن في وقت سابق عن مخططات الأكراد لتشكيل 3 مناطق ذات حكم ذاتي شمال البلاد.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي أعلن يوم 13 تشرين الثاني 2013 إقامة إدارة مؤقتة تهدف لإقامة حكم ذاتي في مناطق التواجد الكردي في كل من مدينة القامشلي (الجزيرة) وبلدتي "عفرين" و"عين عرب" بريف محافظة حلب.